باكستان: أمريكا وإيران على وشك التوصل إلى نوع من الترتيبات

قال وزير الدفاع الباكستاني خواجة آصف لوكالة بلومبرغ للأنباء في مقابلة نشرت، أمس: إن الولايات المتحدة وإيران تقتربان من التوصل إلى نوع من الترتيبات لتسوية الصراع بينهما.

وذكر لبلومبرغ: «الأمور تتجه مجدداً نحو التوصل إلى تسوية سلام أو اتفاق». وأضاف: «تشير المؤشرات في اليومين أو الثلاثة أيام الماضية إلى أننا نقترب من التوصل إلى نوع ما من الترتيبات».

ورأى وزير الدفاع الباكستاني، الذي يتوسط في النزاع بين الولايات المتحدة وإيران، أن إرساء سلام دائم يصب في مصلحة منطقة الشرق الأوسط.

يأتي هذا بينما وصل وزير الداخلية الباكستاني، محسن رضا نقوي، إلى طهران، أمس، لإجراء محادثات مع السلطات الإيرانية، بحسب ما أفادت وسائل إعلام إيرانية. وقد استقبل وزير الداخلية الإيراني نظيره الباكستاني في طهران.

وفي وقت سابق، كان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي قد أعلن أن وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، ورئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف، تلقيا دعوات لزيارة باكستان، مشيراً إلى أنهما يعتزمان القيام بذلك في الوقت المناسب.

ورأى وزير الدفاع الباكستاني، الذي يتوسط في النزاع بين الولايات المتحدة وإيران، أن إرساء سلام دائم يصب في مصلحة منطقة الشرق الأوسط.

وتلعب باكستان دور الوساطة بين طهران وواشنطن منذ اندلاع الحرب بينهما في فبراير الماضي. وكان الطرفان قد توصلا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في يونيو الماضي، إلا أنه لم يصمد حيث تم اختراقه في يوليو الماضي.

في الوقت ذاته قال أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني اللواء محسن رضائي أمس: إن مضيق هرمز سيظل مغلقًا ما لم تُغير الولايات المتحدة سلوكها وتقبل شروط إيران.

○ تعبيرية.

ونقلت وكالة أنباء تسنيم شبه الرسمية عن رضائي قوله: إن على الولايات المتحدة إنهاء الحرب والإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة في الخارج، في حين تم إبلاغ الولايات المتحدة بشروط أخرى عبر وسطاء.

وقال رضائي إنه إذا تم التوصل إلى اتفاق بين إيران وعُمان حول حق العبور في مضيق هرمز فسيكون هذا الأمر منفصلا عن إغلاق المضيق.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد قال أمس: إن الولايات المتحدة تشعر بـ«الإحباط» من أسلوب إيران في التفاوض، متهماً طهران بعدم الصدق والمراوغة خلال المحادثات.

وفي حديثه لبرنامج «صوت أمريكا»، أكد ترامب أن الإيرانيين «يوافقون معنا داخل غرف الاجتماعات، ثم يرفضون ما تم التوافق عليه عبر وسائل الإعلام»، معتبراً إياهم «مفاوضين ماكرين للغاية.. وأناس غير أمناء للغاية».

الى ذلك قالت صحيفة وول ستريت جورنال أن قوات أمريكية اطلقت النار على سفينة ترفع علم بنما حاولت اختراق الحصار الأمريكي على الموانئ الإيرانية أمس.

النفط يتراجع مع تقييم المتعاملين لمحادثات إيران وعمان

(رويترز): تراجعت أسعار النفط أمس بأكثر من اثنين بعدما سجلت أعلى مستوياتها لأكثر من أسبوع، مع موازنة الأسواق بين مؤشرات التقدم في المحادثات بين عُمان وإيران واستمرار اضطراب تدفقات الطاقة من الشرق الأوسط.

وبحلول الساعة 11:38 بتوقيت جرينتش، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 0.24 بالمائة أو 21 سنتا إلى 87.51 دولارا للبرميل. وخسرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي أربعة سنتات أو 0.05 بالمائة أو 1.91 دولار إلى 82.09 دولارا.

وسجل كلا الخامين أعلى مستوياتهما منذ 31 يوليو في وقت سابق من الجلسة، إذ وصل سعر برنت إلى 90.03 دولارا للبرميل ولامس سعر خام غرب تكساس الوسيط 84.61 دولارا.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية أمس: إن المحادثات بين سلطنة عمان وإيران بشأن مستقبل الملاحة في مضيق هرمز وصلت الآن إلى مرحلة متقدمة.

وقال فؤاد رزاق زادة محلل السوق في فوركس دوت كوم: «أي مؤشرات على خفض التصعيد أو أي بوادر للتوصل إلى اتفاق تعد أنباء إيجابية للأصول عالية المخاطر، وبالطبع سلبية لأسعار النفط. لكن كل ذلك لا يزال في إطار التصريحات والعناوين الرئيسية، ولم يتحقق أي تقدم ملموس حتى الآن».

وعزز الخامان القياسيان المكاسب التي بلغت أكثر من خمسة بالمائة الاثنين، بعد أن رد ترامب على شروط إيران لإبرام اتفاق بالمطالبة بأن تدفع إيران تعويضات عن قتلى حروب وهجمات واحتجاجات، وهو ما سيعقد على الأرجح الجهود الرامية إلى إعادة فتح مضيق هرمز.

وأضاف رزاق زادة: «لا أتوقع أن ينخفض سعر النفط عن 80 دولارا في أي وقت قريب، إلا إذا صدر إعلان مفاجئ عن اتفاق يُعيد فتح مضيق هرمز، لأن سوق النفط تشهد شحا في المعروض».

وأظهرت بيانات شحن أن حركة الملاحة عبر مضيق هرمز انخفضت إلى ست سفن الاثنين، مقارنة بمتوسط 10 أيام بلغ نحو 11 سفينة.

وفي مذكرة صدرت الاثنين، قال محللون في بنك باركليز: إن صافي صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة عبر مضيق هرمز في الأسبوع المنتهي في السابع من أغسطس بلغ في المتوسط ثلاثة ملايين برميل يوميا، بانخفاض عن 4.4 ملايين برميل يوميا في الأسبوع السابق.

وقال تيم ووترر كبير محللي السوق في كيه.سي.إم تريد: «لا يزال خطر القيود حول كل من مضيق هرمز وباب المندب كبيرا للغاية. فحتى القيود المتقطعة أو التهديد بوقوع المزيد من الهجمات تبقي تكاليف التأمين مرتفعة وتفرض مسارات شحن أطول.. ومن ثم يبدو أن تدفقات الطاقة ستظل مقيدة على المدى القريب».

من ناحية أخرى، قال الجيش الأوكراني أمس إنه شن هجوما على مصفاة نفط في أورسك، ثاني أكبر مدينة في منطقة أورينبورج وأحد المراكز الصناعية المهمة في البلاد.

القضاء السوري يصدر حكما غيابيا بإعدام بشار الأسد ومسؤولين أمنيين

دمشق - (أ ف ب): أصدر القضاء السوري أمس أحكاما بالإعدام بحق الرئيس المخلوع بشار الأسد وعدد من أركان حكمه بينهم المسؤول الأمني السابق عاطف نجيب، في قرارات هي الأولى من نوعها منذ إطاحة الحكم السابق أواخر العام 2024.

ومنذ أبريل، شرعت السلطات الانتقالية بمحاكمات علنية، وجاهيا وغيابيا، لمسؤولين سياسيين وأمنيين سابقين، بتهم عدة ترقى إلى «جرائم حرب» ارتُكبت بعد الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت عام 2011 وسحقها الحكم السابق قبل أن تتحول الى نزاع دام أسفر عن مقتل أكثر من نصف مليون شخص.

وأفاد رئيس محكمة الجنايات الرابعة في دمشق القاضي فخر الدين العريان بـ«تجريم المتهم الفار بشار الأسد» بجنايات عدة، بينها «القتل العمد، وجناية القتل القصد لأكثر من شخص، والقتل القصد لأطفال دون سن 15 عاما وجناية التعذيب، والتعذيب المفضي إلى الموت، وجناية الحرمان من الحرية لمرات متعددة بوصفها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب».

وأعلن «الحكم عليه من أجل ذلك بالإعدام».

وفرّ بشار الأسد مع عائلته وعدد من المقربين منه الى موسكو إثر إطاحة حكمه في ديسمبر 2024.

وقضت المحكمة في جلستها أمس كذلك غيابيا بإعدام ستة مسؤولين عسكريين وأمنيين سابقين، بينهم وزير الدفاع السابق فهد جاسم الفريج، وماهر الأسد شقيق الرئيس المخلوع والقائد السابق للفرقة الرابعة، ولؤي العلي الذي كان يترأس فرع المخابرات العسكرية في درعا عام 2011، إضافة إلى ثلاثة مسؤولين آخرين من رموز الحكم السابق، بعد إدانتهم بجرائم شملت القتل العمد والتحريض عليه والتعذيب المفضي إلى الموت، وصنفتها المحكمة «جرائم ضد الإنسانية» و«جرائم حرب».

وطلبت المحكمة كذلك إنزال عقوبة الإعدام بعاطف نجيب، الضابط السابق برتبة عميد وابن خالة الرئيس المخلوع، وهو الموقوف الوحيد بين المسؤولين الذين صدرت أحكام بحقهم الثلاثاء.

وجرّمت المحكمة نجيب الذي تولى رئاسة فرع الأمن السياسي في محافظة درعا، مهد الاحتجاجات الشعبية ضد الأسد، بجنايات «القتل العمد» و«القتل القصد لأطفال دون 15 عاما»، إضافة الى «التعذيب المفضي الى الموت». وقالت إن الأفعال المنسوبة إليه «جرائم ضد الانسانية»، وحكمت بـ«تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الإعدام».

واندلعت الاحتجاجات المناهضة للأسد في درعا في 15 مارس 2011، بعدما كانت الأجهزة الأمنية أوقفت عددا من الأطفال الذين كتبوا شعارات مناهضة لبشار الأسد في على جدران مدرستهم، وتعرّضوا للتعذيب على أيدي قوات الأمن، ما أسفر عن مصرع عدد منهم. واستخدمت قوات الأمن القوة المفرطة لقمع المتظاهرين السلميين وأطلقت الرصاص الحي لفضّ الاعتصامات في مواقع عدة.

وارتبط اسم نجيب باعتقال الأطفال والإساءة إلى وجهاء من المحافظة قصدوا فرع الأمن السياسي للمطالبة بالإفراج عنهم، ما فاقم الغضب الشعبي وساهم في اندلاع التظاهرات.

وعقب توسع الاحتجاجات الى محافظات عدة، أبعد حكم الأسد عاطف نجيب من منصبه، محمّلا اياه المسؤولية عن حملة القمع في درعا.

وقال العريان إن نجيب الذي ظهر خلال المحاكمة خلف القضبان، «أنكر» الاتهامات الموجهة اليه، و«لم يبدِ ذرّة ندم واحدة ولا اعتذار»، ما دفع المحكمة الى «إنزال العقوبة الأشد» بحقه.

وأثناء جلسة المحاكمة، تجمّع العشرات، غالبيتهم من أبناء محافظة درعا في محيط القصر العدلي على وقع انتشار أمني كثيف وقطع للطرق المؤدية الى محيطه، وفق ما أفاد مراسل لفرانس برس.

ورفع بعضهم صور أقاربهم، ممن قتلوا أو فقدوا خلال سنوات النزاع، بينهم رمزي أبو نبود، الذي قُتل شقيقه أحمد خلال فضّ اعتصام في الجامع العمري عام 2011.

وقال أبو نبود لفرانس برس «الحمدلله والشكر للقضاء، اليوم نلنا حكما أثلج صدورنا، الشهداء لن يعودوا لكن الحكم أثلج صدورنا».

○ بشار الأسد في صورة في يوليو 2023. (أ ف ب)

الرئيس السابق للموساد: عملاء الجهاز «زاروا» منشأة فوردو النووية الإيرانية

القدس المحتلة - (أ ف ب): قال الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات الخارجية الإسرائيلي أمس الثلاثاء، إن عملاء الجهاز زاروا منشأة فوردو النووية الإيرانية «مرات عديدة» في الماضي، بهدف فهم طبيعة المنشأة بشكل أفضل. وكانت إسرائيل شنت في يونيو 2024 حربا على إيران قالت إنها تهدف إلى إضعاف برامجها النووية والصاروخية البالستية، والتي ترى الدولة العبرية أنها تمثل «تهديدا وجوديا» لها. وانضمت الولايات المتحدة الى الحرب التي استمرت 12 يوما واستخدمت طائراتها لقصف ثلاث منشآت نووية إيرانية في فوردو ونطنز وأصفهان.

وقال يوسي كوهين، الذي ترأس الموساد بين عامي 2015 و2021، خلال مؤتمر للسلطات المحلية الثلاثاء، بحسب ما نقلت وسائل إعلام إسرائيلية «زرنا منشأة فوردو النووية مرات عديدة لفهم طبيعة المكان».

ولم يوضح كوهين متى جرت هذه الزيارات تحديدا أو من شارك فيها. وبحسب وسائل الإعلام الإسرائيلية، اضاف كوهين أن «قصف الأمريكيين للمنشأة كان تحقيقا لكل أحلامي». ولطالما شكّل البرنامج النووي الإيراني نقطة خلاف رئيسية بين طهران والغرب، بما في ذلك خلال المفاوضات الرامية إلى إنهاء الحرب الحالية التي شنتها إسرائيل والولايات المتحدة ضد إيران في فبراير الماضي. وتواظب طهران على نفي سعيها إلى إنتاج قنبلة نووية.

منظمات حقوقية أمريكية تقاضي ترامب بسبب عقوباته على الجنائية الدولية

نيويورك - (أ ف ب): رفعت منظمات حقوقية أمريكية أمس الثلاثاء، دعوى قضائية ضد الرئيس دونالد ترامب بسبب العقوبات التي فرضها على المحكمة الجنائية الدولية، معتبرة أن هذه الإجراءات تمنع ضحايا جرائم الحرب من السعي لتحقيق العدالة. وفرضت إدارة ترامب، التي ترفض سلطة المحكمة الجنائية الدولية، حظر سفر وتجميد أصول على عدد من القضاة والمدعين العامين، بسبب تحقيقاتهم المتعلقة بإسرائيل، الحليف الرئيسي للولايات المتحدة.

وفي دعوى قُدمت أمام محكمة في نيويورك، قالت أربع منظمات، من بينها هيومن رايتس ووتش: إن العقوبات ينبغي إلغاؤها لأنها تنتهك قوانين من بينها ضمانات حرية التعبير التي يكفلها التعديل الأول للدستور.

ومما جاء في الدعوى: «يمثل ذلك إساءة غير مشروعة لممارسة السلطة، ما يُشكل هجوما مباشرا على سيادة القانون واستقلال القضاة والمدعين العامين والمحامين، والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظومة القانونية الدولية، ومبدأ المساواة في الوصول إلى العدالة».

واعتبرت الشكوى الواقعة في 101 صفحة أن عقوبات الإدارة الأمريكية «تلحق ضررا جسيما بالقدرة على تقديم مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة». واستهدفت العقوبات الأمريكية، التي فرضت بموجب أمر تنفيذي وقّعه ترامب في فبراير 2025، ثمانية قضاة وثلاثة مدعين عامين وخبيرا في الأمم المتحدة وثلاث منظمات حقوقية.

الجيش الإسرائيلي يفجر منزل فلسطيني قتل خلال مواجهة مع مستوطنين في الضفة

قرية تل - (أ ف ب): فجّر الجيش الإسرائيلي أمس الثلاثاء منزل فلسطيني قتل خلال اشتباك مع مستوطنين إسرائيليين في قرية تلّ في شمال الضفة الغربية المحتلة في يوليو، وفقا لرئيس مجلس القرية والجيش. وقال رئيس مجلس قرية تلّ وليد زيدان لوكالة فرانس برس «قرابة الساعة 08,15 صباحا (05:15 بتوقيت جرينيتش) فجّر الجيش الإسرائيلي الشقة السكنية التي كان يقطنها الشهيد فاروق رمضان مع زوجته وبناته الخمس».

وأوضح زيدان أن نحو 30 آلية إسرائيلية رفقة طواقم هندسية داهمت القرية مساء الإثنين، وأخلى الجيش سكان 30 منزلا تحيط بمنزل عائلة رمضان المكوّن من طابقين، قبل أن تفجّر الطابق العلوي. وانتشرت قوات من الجيش في محيط المنزل، بينما عملت طواقم هندسية بتجهيز وتفجير الطابق العلوي من المنزل حيث كان يقيم رمضان. وتصاعدت أعمدة الدخان من المنزل عقب التفجير، وفق ما أفاد صحفي من فرانس برس.

وتسببت مواجهة بين فلسطينيين من قرية تلّ ومستوطنين، وقعت أواخر يوليو، بمقتل رمضان وثلاثة من أقاربه هم الشقيقان إبراهيم وجواد حسين رمضان، وعمران أحمد رمضان، وإسرائيليَين اثنين. وقال الجيش في بيان إن قواته «عملت ليلة الإثنين في قرية تلّ وهدمت المنزل الذي كان يسكنه الإرهابي الذي نفّذ عملية إطلاق النار في القرية التي أسفرت عن مقتل الرائد يوآف عزرا والنقيب (احتياط) بنياهو ملت». وأكد أنه سيواصل «اتخاذ إجراءات استباقية وهجومية لإحباط الإرهاب».

وأتى نسف المنزل أمس الثلاثاء رغم أن تحقيقا للجيش الإسرائيلي نشرت نتائجه في الخامس من أغسطس، خلص إلى أن نيرانا صديقة تسببت بمقتل مستوطن. كما خلُص التحقيق إلى أنه «لا يمكن الجزم بسبب الإصابة القاتلة التي تعرض لها النقيب في الاحتياط بنياهو ملت». وبحسب التحقيق، فإن ملت «ربما قُتل إما بنيران أحد المهاجمين أو بنيران عرضية أثناء محاولة تحييد المهاجمين»، في إشارة إلى الفلسطينيين. واعتبرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن تنفيذ مثل هذا الهدم لمنزل شخص مشتبه به بتنفيذه هجوما خلال أسبوعين فقط يُعد «وقتا قياسيا غير مسبوق».

وتصاعدت وتيرة العنف في الضفة الغربية منذ بدء الحرب في قطاع غزة. وتُعد المستوطنات في الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، وحيث يعيش 3 ملايين فلسطيني، غير قانونية بموجب القانون الدولي. ويُقدَّر عدد سكان هذه المستوطنات حاليا بنحو نصف مليون، من دون احتساب المستوطنين في القدس الشرقية المحتلة والذين يزيد عددهم عن 200 ألف.

وبحسب تعداد لوكالة فرانس برس استنادا إلى بيانات من وزارة الصحة الفلسطينية، قتل الجيش أو المستوطنون الإسرائيليون ما لا يقل عن 1097 فلسطينيا، بينهم مسلحون ومدنيون منذ بدء الحرب في غزة. وتشير الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية إلى مقتل ما لا يقل عن 47 إسرائيليا، بينهم مدنيون وعناصر أمن، في هجمات فلسطينية أو خلال عمليات عسكرية إسرائيلية منذ اندلاع الحرب في غزة في السابع من اكتوبر 2023.

○ أهالي من قرية تل الفلسطينية يعاينون منزل الشهيد فاروق رمضان بعد أن فجره جيش الاحتلال. (أ ف ب)